أعرب عن شكره لجهود «الداخلية» في مكافحة شراء الأصوات

العمير: المشاركة في الانتخابات واجبة لتفويت الفرص على من لا يستحق

■ التجمع السلفي لم يترب على الحزبية ومرجعيته هي الحق وأينما يكون فهو رائدنا وهدفنا

■ مواقفنا السياسية ثابتة وصلبة مع الإصلاح وضد التأزيم «وهذا زاد من تأييد الناخبين لنا»

علي العمير

■ عودة المقاطعين جاءت بعد أن زالت شبهة عدم الدستورية عن مرسوم الصوت الواحد بحكم القضاء

■ الشباب وجمعيات النفع العام هبوا لمساعدة رجال الأمن في القبض على بعض الجناة متلبسين

اعتبر مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق علي العمير أن هذه الدائرة تشكل مجتمعا كويتيا صغيرا يضم كافة أطياف المجتمع الكويتي وأبدى استياءه مما يحدث في الدائرة من ممارسات غير قانونية وأخلاقية كانتخابات فرعية وعمليات شراء أصوات، مشيدا بجهود رجال الداخلية لكشفهم عن هذه البؤر وتمنى استمرار تلك الجهود حتى اجتثاث هذه السلبيات الدخيلة على المجتمع الكويتي.

واعترض العمير على ما يقال من أن وزارة الداخلية لم تبدأ التحرك في مكافحة ظاهرة شراء الأصوات إلا بعد الضغط الشعبي، كما أثنى على جهود الشباب وجمعيات النفع العام الذين هبوا لمساعدة الداخلية في القبض على بعض الجناة متلبسين بجرمهم المشهود.

وأكد أن الصوت الواحد تسبب في انخفاض أرقام النجاح بالنسبة للمرشحين ولعلاج ذلك يجب على المواطنين المشاركة في الانتخابات بفعالية حتى ترتفع أرقام النجاح، مشيرا إلى أن مسؤولية ارتفاع ارقام النجاح تأتي على عاتق الناخبين والناخبات وذلك من أجل تدمير خطط من يريد شراء الأصوات وتضييق الخناق على مخططاتهم.

ودعا الجميع إلى المشاركة في الانتخابات لتفويت الفرص على من لا يستحق، مشددا على أن من يقصد الوسائل الخبيثة يضمر دمار الوطن وأشياء أخرى سيئة ولن يتوانى عن نهب المال العام.

وأشاد العمير بعودة المقاطعين للانتخابات مشيرا إلى أن مواقفهم تغيرت بعد أن كانوا يروا أن هناك شبهة ومن ثم انجلى الأمر بعد حكم المحكمة الدستورية، مؤكدا أنه لا يجب مخاصمتهم والوقوف ضدهم لأنهم لم يشاركوا في الانتخابات السابقة

وأرجع مشاركة التجمع السلفي في الدوائر الثالثة والثانية والخامسة دون الدوائر الأخرى حتى لا يضيع أصوات الناخبين لبعض المرشحين الصالحين في غير هذه الدوائر، موضحا أن الدائرتين الأولى والرابعة لم يحدد التجمع السلفي مرشحين معينين لكنه سينتقي الأفاضل ويدفع بهم.

وقال العمير إنه لا شك إن التيار السلفي تأثر قليلا بعد انسحاب بعض من رموزه ولكن من الخطأ من يراهن أن التيار لوحده يوصله إلى النجاح، مضيف أنه لا يعول كثيرا على أن تيار معين سيحدد نجاحه بل إن عمله للكويت وليس لتيار معين فلقد اختار شعار حملته الانتخابية « لنصرف عنها السوء»، مؤكدا أنهم في التجمع السلفي لم يتربوا على الحزبية فمرجعيتهم هي الحق أينما يكون فهو رائدنا وهدفنا.

وقال إن البعض توقع سقوطنا سياسيا وذلك لتبنينا هذه النهج ولكن الحمد الله مواقفنا السياسية ثابتة وإن كنا قد اختلفنا مع الكثيرين خاصة في قضية الاستجوابات والأمور التي فيها نوع من التوتر السياسي والتأزيم ووقفنا مواقف صلبة وهذا زادنا تأييدا من قبل الأخوه الناخبين والأخوات الناخبات، مضيفا: والآن هذه الأمور بدأت تتضح أكثر فمواقفنا السابقة كانت هي الصحيحة ومواقف الغير الذي يبحث عن مواطن وبؤر التأزيم هي الخاطئة وفي غير مصلحة المواطن.

لدينا فائض 10 مليارات ومعاناة الأسر ما زالت مستمرة

عسكر: نعيش طفرة مالية لا تنعكس على حياة المواطن

■ القضية الإسكانية تتفاقم ولدينا 103 آلاف طلب سترتفع إلى 170 ألفا بعد 5 سنوات بسبب التخبط الحكومي

عسكر العنزي

■ نأسف لعدم وجود حلول ومبادرات جدية على أرض الواقع والاستمرار في تعطيل التنمية

أكد مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق عسكر العنزي ان على الحكومة ومجلس الامة المقبلين مسؤولية مشتركة في رفع المعاناة عن المواطنين لافتا إلى أن البلاد تعاني من تراجع وقصور في الخدمات العامة الصحية والإسكانية والتعليمية والتنموية محملا الحكومة مسؤولية التراجع الحاصل في مستوى الخدمات المقدمة، وقلة توفير فرص العمل للشباب وعدم تحقيق مكاسب نوعية وطفرات اقتصادية.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان الطفرة المالية التي تعيشها بلد نفطي كالكويت تحتم على الحكومة أن تنعكس تلك الفوائض المالية على حياة المواطنين، مشيرا الى ان السلطة التنفيذية تملك مفاتيح حل جميع المشاكل والازمات التي يعاني منها الشعب الكويتي من خلال توجيه جزء من فائض الميزانية الذي بلغ العام الفائت نحو 10 مليارات دينار إلى التخفيف من معاناة الاسر الكويتية من جنون الاسعار وغلاء المعيشة وذلك بإقرار الزيادات المالية للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والعلاوات الاجتماعية.

وأعرب عسكر عن اسفه لعدم وجود حلول ومبادرات جدية على أرض الواقع، والاستمرار في تعطيل التنمية، محملا وزيرة التخطيط والتنمية الدكتورة رولا دشتي مسئولية غياب خطة التنمية منذ توليها منصبها الوزاري خلال الـ12 شهرا الماضية بسبب عدم وجود رؤية واضحة لديها لتطبيق الخطة التنموية السنوية على ارض الواقع فلم يشعر المواطنون باي تغيير على الصعيد التنموي بل وظلت احلام الخطة التنموية حبيسة ادراج الحكومة.

وذكر عسكر انه بسبب التخبط الحكومي فان القضية الإسكانية تتفاقم يوما بعد يوم ولدينا 103 آلاف طلب إسكاني وسيرتفع العدد بعد 5 سنوات إلى 170 الف طلب ولا تستطيع الحكومة وفير أكثر من 5 آلاف وحدة سكنية في السنة، وهذا العدد لا يلبي طموحات واحتياجات الشباب الكويتي المتعطش للحصول على السكن، والتفرغ للأعمال التنموية، مشيرا إلى ان الشباب مل من العيش في بيوت الأجار والانتظار أكثر من 16سنة للحصول على بيت من الدولة.

وتابع عسكر: وللتخفيف من معاناة الاسر الكويتية تقدمت بعدة اقتراحات بالمجلس المبطل اخيرا، منها: اقتراح بقانون بمنح قرض إسكاني إضافي للتوسعة أو لمستحقي الرعاية السكنية الذين تقل مساحة بيوتهم عن اربعمائة متر مربع «400 م2» والاقتراح بقانون لمعالجة بعض الأوضاع التي تستحق المعالجة كما كشف عنها التطبيق العملي لقانون الرعاية السكنية رقم «47» لسنة 1993 في نص المادة «28» من القانون المذكور، وذلك نظرا لارتفاع تكاليف البناء، واقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية للمتجنسين حديثا، وتقدمت باقتراح إنشاء محفظة مالية لدى بنك التسليف والادخار لتمويل توسعة وترميم السكن الخاص. واقتراح رفع كمية مواد البناء المخصصة للمشمولين في الرعاية السكنية واشار الى لانه سبق ان تقدم باقتراح بقانون بانشاء مطار جديد وتحويل ارض المطار الحالي الى ارض اسكانية.

واضاف عسكر انه في محاولة منه للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية تقدم بعدة مقترحات في الملف الصحي منها: الاقتراح بقانون بشأن التأمين الصحي واقتراح قيام وزارة الصحة بالموافقة على علاج الحالات المستعصية بالخارج وإنشاء مراكز صحية للإسعاف مؤقتة مزودة بكافة وسائل الإسعاف اللازمة على الطرق السريعة والبعيدة نسبيا عن المناطق السكنية، واقتراح بقانون بإنشاء مدينة طبية.

انتقد إجراءات الحكومة في تسريح أبناء وأزواج الكويتيات من وظائفهم

التميمي لناخبات «الخامسة»: سأنسف قانون إسكان المرأة لمصلحتكن

■ لن أتخلى عن حل قضية شقق صباح السالم مهما كلف الأمر

■ هدفنا خلق مناخ آمن للكويت بعيداً عن الفتنة والطائفية والصراعات الفئوية

عبدالله التميمي

قال مرشح الدائرة الخامسة عبدالله التميمي أن المجلس المبطل أستطاع إنجاز الكثير من القضايا الأساسية والجوهرية التي تهم الشعب الكويتي خلال أحدى وثلاثين جلسة بينها 6 جلسات خاصة معتبرا انجاز 43 قانونا و100 اتفاقية و82 ميزانية رقما صعبا لفترة لاتتعدى 180 يوما هي عمر المجلس.

وأضاف خلال لقائه بناخبات الدائرة الخامسة على هامش حفل القرقيعان الاول الذي يقيمه لمدة ثلاثة ايام لاطفالهن في مناطق مختلفة وتم خلاله تكريم عددا من الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة سنكمل المشوار إذا ماوفقنا الله بهذه الانتخابات ونتابع الانجازات في القضايا العامة التي تهم المواطن الكويتي واهتماماته فالكويت بلدنا وهي للجميع للسنة والشيعة للبدو والحضر ولجميع فئات المجتمع وهي ملاذنا بعد الله ولابد من تطويرها لتواكب العالم المتطور لاسيما دول المنطقة التي حققت انجازات وقفزات تنموية كبيره.

وتابع التميمي أن هدفنا هو خلق مناخ أمن وسليم للكويت بعيدا عن الفتنه والطائفية والصراعات الفئوية وستتسع البلاد للجميع بما فيها من مواطنين وغير الكويتيين والوافدين فلن تكون الا واحة أمن وأمان.

وأشار الى ضرورة القضاء على الفساد بجميع مظاهره حتى نستطيع بناء دولة تصون مستقبل هؤلاء الاطفال وتغرس بهم روح التطور والتعلم على أعلى المستويات لحمل شعلة الكويت بين الاوطان فبلدنا هي بلاد خير ونعمه ولابد لاستمرار تلك النعمه بمزيد من الشكر لله.

وتعهد التميمي للناخبات بحل قضية الكويتيات من ساكني شقق صباح السالم حيث القى الضوء على الجهود التي بذلها بوجود 20 ممثله لهن مع وزير المواصلات والاسكان وقطع شوط كبير لولا عرقلة مدير هيئة الاسكان لهذه الجهود وذلك من خلال تعسفه معهن، مشدداً أنه سيحل هذه المشكلة اذا ماوفق للوصول للمجلس بشتى الوسائل مهما كلفه ذلك، متعهد في الوقت ذاته بنسف قانون إسكان المرأة الكويتية وإعادة صياغته بما يناسب لحل مشكلة الكويتيات طالبات السكن دون السماح للتجار باستغلال القانون لرفع الأسعار في العقارات التي ترغب المواطنه في الحصول عليها.

وهاجم إجراءات الداخلية في منح ابناء الكويتيات الجنسية الكويتية وتسهيل حل هذا الملف بأيسر السبل حيث أعتبر هذه القضية من أهم من أهم القضايا التي سيحملها منذ أولى جلسات المجلس الجديد إذا ما وفق لذلك، فيما شدد بأنه سيكون له موقف حاسم ضد قرارات الحكومة بتسريح أبناء وازواج الكويتيات من الجيش وبعض الوظائف الاخرى. وختم المرشح عبدالله التميمي أن عملية شراء الاصوات التي تفشت في مختلف الدوائر ومنها الدائرة الخامسة يجب أن تقف عند حدها لاسيما مع الإجراءات الجيدة التي تقوم بها وزارة الداخلية للسيطرة على هذه العملية المشبوهه مطالبا الناخبين والناخبات بضرورة التصدي لها ووقف هؤلاء عند حدهم فمن يشتري صوتك اليوم سيبيعك بعد النجاح ولن يهتم بقضايا الوطن والمواطنين وسيبيع مستقبل هؤلاء الاطفال للمجهول وهم عماد المستقبل لكويت الخير تحت راية صاحب السمو الامير.

الجسار: البرلمان المقبل بيده التنمية والاستقرار

دعا مرشح الدائرة الرابعة بدر ثاني الجسار الناخبين والناخبات التي المشاركة الفاعلة بكثافة في صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية المقررة في السابع والعشرين من الشهر الجاري، لممارسة حقهم الانتخابي من أجل غدا مشرق مزدهر يرسم خارطة التنمية والمستقبل والاستقرار للبلد، بين الجسار في تصريح صحفي أن يوم الاقتراع يعتبر فرصة مفتوحة حقيقية لجميع الكويتيين نحو التغيير للأفضل، الذي يجسد إرادة وكلمة الشعب.

لفت الجسار أن الكويت عانت خلال الفترة الماضية من أزمات سياسية متلاحقة وتجاذب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى جاء حكم المحكمة الدستورية ليضع الحد الفاصل وليقول القضاء كلمته، مبينا أن الحكم بشأن الصوت الواحد حسم الأمور، ولا يجب التشكيك في القضاء لأنه يهدد كيان البلد.

أشار الجسار أن الكويت اليوم تتطلع لبرلمان فاعل خلال المرحلة المقبلة، متوقعا أن تكون نسبة المشاركة فاعلة وتفوق الانتخابات الماضية، مطالبا المواطنين والمواطنات تحمل مشقة حرارة الطقس والصيام للإقبال على التصويت لأن الكويت تستحق أن نتحمل هذه الظروف من أجلها، مؤكدا أن البلد في مفترق طرق وتنشد برلمان يساهم في تحريك عجلة التنمية والتصدي للكثير من المشاكل العالقة.

استغرب ترشح 8 مواطنات فقط في الانتخابات البرلمانية

الصانع: يجب مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات

طالب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق يعقوب الصانع الحكومة بضرورة اصلاح وضع المرأة الكويتية والعمل على تطبيق قانون حقوق المرأة المدنية والاجتماعية بالشكل الذي يضمن لها وجودا فعليا في كافة المواقع.

واستغرب الصانع في تصريح صحافي من عدم تجاوز نسبة النساء الكويتيات في المناصب القيادية بالدولة اكثر من 12 في المئة على الرغم من ان معظم الكويتيات اليوم اصبحن يحملن شهادات جامعية وفوق جامعية ويُشهد بكفاءتهن.

وقال الصانع ان هناك كثير من القوانين التي تحتاج الى تغيير لكي تتوافق مع الوضع الجديد في المجتمع بعد ان اصبحت المرأة تمثل اكثر من نصف المجتمع ما يحتاج الى ان تلتزم الحكومة واجهزتها التنفيذية التابعة لها بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الكاملة في شغل الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا والقيادية بضوابط وأسس موحدة ويسرى ذلك أيضا بالقطاعات الأخرى التي تمتلكها الدولة او تمتلك فيها نسبة اكثر من 51 في المئة، وأن تمنح المرأة الأجر المماثل لأجر الرجل اذا كانت تقوم بالعمل ذاته، وتلتزم هذه الجهات بالحد الادنى للأجور الذى يقرره مجلس الوزراء.

واستغرب الصانع من ان تراجع حجم المشاركة السياسة للنساء حيث تقدم للانتخابات الراهنة 8 مواطنات فقط بينما واقع الحال يثبت ان عدد الناخبات في الكويت يبلغ 233619 ناخبة مقابل 206096 ناخباً اي ما يمثل نحو53.12 من نسبة من لهم حق التصويت، وكان الاولى بهن مضاعفة مشاركتهم السياسية لعرض قضايا المرأة داخل المجلس بشكل متخصص كون المرأة تعرف احتياجات نظيرتها لا سيما وان اقرار الحقوق السياسية للمرأة بدأ في عام 2006 وهي فترة كافية لايجاد صوت نسائي قوي داخل المجلس.

وشدد الصانع على ضرورة ايجاد قانون متكامل يشمل كافة حقوق المرأة المدنية والاجتماعية ويضمن لها هذه الحقوق كونها تعاني الكثير من الظلم في العديد من الاجراءات والحقوق خاصة فيما يتعلق بحق تملك المنزل مع الاخ بعد وفاة الوالدين او توليها الوظائف الإشرافية والمراكز القيادية في الكثير من اجهزة الدولة والمساواة مع الرجل في القرض الاسكاني الامر الذي يتطلب تشريع قوانين منصفة لها تضمن حصولها على كل حقوقها.

وتعهد الصانع بالعمل على اعادة احياء قضية حقوق المرأة الاجتماعية والمدنية وتقديم قانون اخر بشكل جديد يشمل جميع فئات الكويتيات لتوفير حياة مستقرة لهن بعيدا عن اية منغصات قد تعكر صفوها.

واوضح الصانع ان اللجنة التشريعية في المجلس المبطل الثاني التي حظي بمنصب مقررها اقرت العديد من القوانين كالعلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد وارملة الغير كويتي وقانون تجنيس ابناء ارملة او مطلقة الغير كويتي ولكن بسبب حل المجلس تعطلت معظم هذه القوانين.

واكد الصانع نيته على تبني مقترح في المجلس المقبل في حال الفوز باذن الله يضمن راتبا لربة المنزل الكويتية دون اشتراط سن 55سنة للحصول على هذا الراتب، مؤكدا ان كافة دول العالم المتحضرة تعمل بهذا القانون عرفانا وتقديرا لدور الام في المنزل لتربية الابناء وتنشئتهم بشكل سليم باعتبارهم رجال وامهات الغد.

ووعد الصانع بإيجاد صيغة توافقية من خلال مجلس الامة يمكن من خلالها ضمان حياة افضل للكويتية المتزوجة او مطلقة او ارملة الغير كويتي هي وابنائها خاصة فيما يتعلق بمسالة منح الجنسية والتوظيف في الوظائف الحكومية لضمان حياة اسرية مستقرة للكويتيات واسرهن.

يعقوب الصانع